Ain Shams University Information Network
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ منوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بعض الوثائـــــق الاصليـــة تالفـــة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعة القاهرة
كلية الآثار
قسم الآثار الإسلامية والقبطية

دور الفقه الإسلامى فى العمارة المدنية فى مدينتى القاهرة ورشيد فى العصرين المملوكى والعثمانى

رسالة مقدمة من

خالد عزب

لنيل درجة الماجستير فى الآثار الإسلامية

إشراف

الأستاذ الدكتور
حسن الباشا
أستاذ الفنون والآثار الإسلامية
كلية الآثار جامعة القاهرة

٩٨٨
٩

إهداء

إلى أستاذى الدكتور حسن الباشا الذى صبر
على كثيرا وتحملنى خلال فترة اعداد هذه الرسالة
فإلى هذا العالم والوالد أهدى هذا العمل راجيا من الله
العلى القدير أن يثيبه عنى خيرا .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

قدم علماء الفقه إلى الأمة الإسلامية من خلال "فقه العمارة" ، أو مايعرف فى كتابات فقهاء المغرب بنوازل البنيان ، دليلاً واضحا على تفاعل الدين الإسلامى مع شتى مناحى الحياة ، وفى دراستنا هذه نقدم نموذجا تطبيقيا يبين مدى تفاعل الفقه مع العمارة المدنية من خلال الآثار الباقية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وقد اخترت هاتين المدينتين كإطار مكانى للدراسة لكونهما تضمان معظم الآثار الإسلامية الباقية بمصر ، أما الإطار الزمنى فاخترت العصريين المملوكى والعثمانى لكون معظم الآثار الباقية بالمدينيتين تعود إلى ذلك الإطار الزمنى .

وقد قصدت من هذه الدراسة تقديم معالجة جديدة تخرج عن نطاق الدراسات الآثارية التقليدية التى تهتم بالتوصيف دون التحليل ، وبالمبنى كمنشأة معمارية دون البحث عماوراء العمارة بطرح أسئلة حول هذه المنشأة أو تلك ، تدور فى محيط لماذا ؟ .

وواجهت فى فترة البحث وجمع المعلومات صعوبات شتى منها ندرة المراجع والمصادر المطبوعة التى تتحدث عن "فقه العمارة" ، وأبرز المصادر المتداولة فى هذا المجال كتاب "الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامى" والذى حظى باهتمام العديد من الباحثين فنشر ثلاث مرات : الأولى : فى مجلة الفقه المالكى التى تصدرها وزارة العدل بالمغرب ، وذلك فى الأعداد ٢،٣ ، ٤ . ذى القعدة ، ١٤٠٢هـ . وهى الطبعة التى اعتمدت عليها .

والثانية : فى تحقيق لعبد الرحمن الأطرم ، فى رسالة ماجستير قدمت إلى معهد القضاء العالى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠٣هـ . وقد رجعت إلى هذا التحقيق فى بعض النقاط التى استوفاها المحقق .

والثالثة : دراسة أثرية معمارية للكتاب انجزها الدكتور محمد عبد الستار عثمان .

وتحولت بين صفحات بعض المخطوطات التى لم يسبق نشرها ، والتى تتعلق موضوعاتها بأحكام البنيان مثل : كتاب الجدار لعيسى بن موسى التطيلى ، ورسالة فتح الرحمن فى مسألة التنازع فى الحيطان لمحمد بن حسين بن إبراهيم البارودى ، ورسالة فى الحيطان لصنع الله بن على الحنفى .

و لم أكتف بهذا ، بل تطلب الأمر الغوص فى كتب الفقه المختلفة والتى تحوى بين أسطرها بعض أحكام البنيان ، وإن كان بعضها قد أفرد فصولا لأحكام البنيان كالمعيار المغرب للونشريسى . وخلال رحلة البحث هذه لم أستطع أن أتبين ملامح هذه الأحكام بصفة واضحة إلا بالربط بينها وبين القواعد العامة للفقه الإسلامى ، وهو ماتطلب منى حضور دورة تدريبية فى (أصول الفقه) ونظمها المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة وحاضر فيها الدكتور على جمعة أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة الأزهر .

ثم جاءت دراسة أستاذى الدكتور حسن الباشا "المنهج الإسلامى فى العمارة ، مقدمة فى فقه العمارة" لتضع يدى على الموضوع بصورة واضحة ، ولتكون مفتاحا رئيسيا لى فى مجال تطبيق الأحكام الفقهية على المنشآت المعمارية الباقية بمدينتى القاهرة ورشيد .

وتمثل دراسة عبد القادر أكبر عن عمارة الأرض فى الإسلام ، مرحلة هامة فى مجال الدراسات الفقهية التى تتعلق بعمارة الكون ، وهى من الدراسات التى استفدت منها كثيرا فى هذا البحث .

و لم تقتصر مصادر هذه الدراسة على مجرد قراءة المصادر الفقهية لدى الفقهاء المسلمين ، بل حاولت أن أقف على الإختلافات بين هذه المصادر ، طبقا لظروف المكان، سواء أكان مصر ، أو المغرب ، وكذلك ظروف الزمان ، وهو مايستدعى أن نأخذ بحذر الأحكام الفقهية المختلفة عند التطبيق على الآثار الإسلامية فى القاهرة ورشيد . وهذا يقف دليلا على اختلاف رؤية الفقهاء لقضايا عصرهم ، فيجب قبل تطبيق أحكام الفقه

المالكى على العمارة فى مصر استيعاب مصطلحات أهل العمارة بالمغرب ، ومقابلتها بمثيلتها فى مصر ، وليس أدل على ذلك سوى اختلاف ورود اسم البوابة لدى الفقهاء ، فقد استخدم ابن تيمية (وقد عاش فى دمشق) كلمة "شرع" للدلالة على باب فى طريق غير نافذ ، أما ابن الرامى من تونس فقد استخدم كلمة "درب" ليعنى بها بوابة فى سكة غير نافذة ، ويقول ابن عابدين (مصر) إن البوابة "فى عرف الناس اليوم إسم للباب الكبير الذى ينصب فى رأس السكة أو المحلة" . أما الونشريسى (المغرب) فقد ذكر نازلة تدل على أن كلمة درب تعنى عضادة الباب . والظاهر أن انتشار كلمة الدرب لتعنى البوابة على الطريق المخصص لجماعة معينة أدى مع الزمن إلى استخدامها لتدل على الطريق ذاته، فالكثير من الناس الآن ، يعتقدون أن الدرب هو الطريق ، لأن الكثير من الكتاب استخدمها كذلك . ونستنتج من هذا أن كتب الفقهاء حملت لنا الكثير من المصطلحات المعمارية أو المتعلقة بحركية العمران فى المجتمع المسلم .

والمرحلة الثانية من البحث والدراسة تركزت فى البحث عن مدى تفاعل المجتمع المصرى مع أحكام البنيان ، وتأثير ذلك على العمارة بمدينتى القاهرة ورشيد . وهو مانلحظه فى سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة ورشيد ، فمن خلال الوقائع المسجلة فى هذه السجلات اتضح لى أن التفاعل كان واضحا ، وأن الاستجابة لأحكام البنيان لدى أهالى المدينتين ، كانت تنطلق من الاستجابة لأحكام الدين ، مع ملاحظة أن مايرفع من شكابات من قبل الأهالى إلى المحاكم الشرعية هو مالايتم تسوية النزاع بشأنه بين الأهالى وبعضهم البعض ، وهذا يعنى أن ما وصلنا من خلال سجلات المحاكم ليس إلا صورة جزئية من هذا التفاعل .

واتضحت الصورة الكلية لمدى تفاعل أحكام البنيان مع الحركة العمرانية بالمدينتين ، بصورة أشمل وأوضح من خلال الدراسة المسحية لآثار المدينتين ، وهذه الدراسة اخترت من خلالها نماذج للآثار ، لأن تطبيق الأحكام الفقهية على كل الآثار المتبقية بالمدينتين أمر قد يستغرق أجيالاً عديدة ... وهذه الدراسة لاأعتبرها سوى بداية فى هذا النوع من

الدراسات الذى يتطلب طرقة مجهودا ذهنياً شاقاً ، فالبحث هنا لايتعلق بالشكل المعمارى، بل يتعلق بالمضمون الذى صاغ هذا الشكل المعمارى ، مما يجعل الباحث عند كل جزئية من جزئيات خطط المدينة ، أو عند كل وحدة معمارية من وحدات المبنى يتوقف ويثير تساؤلات كثيرة : لماذا هذا الشئ هنا ؟!! وهل تم فعله وفق حكم فقهى ؟ وهل ارتبط هذا الحكم بعلاقة الجوار ؟ أم بالحفاظ على خصوصية المكان ؟ .. أم باكتساب حقوق يتميز بها عن الآخرين مترتبة على أحكام فقهية ؟ ..

أسئلة كثيرة وعديدة كانت تدور فى ذهنى عند زيارة أى أثر لدراسة مدى ارتباطه بالأحكام الفقهية .. واتضحت لى الصورة الكلية أكثر وأكثر من خلال هذه الدراسة المسحية .

وقد قسمت موضوع البحث إلى ثلاثة فصول قدمت لها بمقدمة تضمنت عرضا عاما لموضوع البحث بينت فيها المراحل التى مرت بها هذه الدراسة منذ أن بدأت البحث فيه إلى أن اكتملت صورته ، ودراسة تمهيدية عرفت فيها بالقواعد التى اعتمد عليها الفقهاء فى تناولهم لأحكام البنيان ، فقد اعتمدوا على آية قرآنية : وهى قوله تعالى : ﴿**خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين**﴾ وفسر الفقهاء العرف فى هذه الآية بالنسبة لأحكام البنيان بما جرى عليه الناس وارتضوه ، ولم يعترضوا عليه ، طالما لايتعارض ذلك مع القرآن الكريم ، أو الحديث النبوى الشريف . أما الحديث النبوى الشريف الذى اعتمد عليه الفقهاء فى وضع أحكام البنيان فهو "لاضرر ولاضرار" الذى يعتبر أحد الأحاديث الخمسة التى يقوم عليها الفقه الإسلامى ، واحتلت قاعدة لاضرر ولاضرار بابا واسعا فى فقه العمارة الإسلامية وعليها قامت أحكام لاحصر لها . وأثرت هذه القاعدة فى حركية العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد .

وخصصت الفصل الأول من الرسالة لدراسة دور الفقه الإسلامى فى التنظيم العمرانى لمدينتى القاهرة ورشيد ، وبدأت هذا الفصل بتقديم تفسير عن كيفية نشأة شبكة الطرق فى أحياء القاهرة ورشيد دون تخطيط مسبق من الدولة ، فقد أملت حاجة السكان

تشكيل هذه الشبكة فى بعض الأحياء كالحسينية وبولاق والأزبكية ، وقدم الفقهاء الإطار الذى حكم هذه الشبكة ، وبناء على هذا التفسير تم تقسيم مستويات الطرق فى المدينتين إلى ثلاثة مستويات ، وهى الطرق العامة ، والطرق العامة الخاصة ، والطرق الخاصة ، والتى اختلفت أحكام الفقه الإسلامى بينها تبعا لمستواها . وبينت الهدف من بناء بوابات الطرق غير النافذة ، والدروب ، والعطفات ، وهو تمييز حدود أهل ذلك الطريق أو الحى لاشتراكهم فى ملكية ذلك المكان ، هذا بالإضافة إلى ابتغائهم الأمن ، وهو ماياندرج تحت باب سد الذرائع فى الفقه الإسلامى ، وانتقلت بعد ذلك لحفظ حق الطريق وماترتب عليه من احترام خط تنظيم الطريق ، وأثره على عناصر الاتصال والحركة المطلة على الطريق فى المنشأت المعمارية ، ومنها الساباط والسلالم ، وأبرزت حوادث التعدى على الطرق خلال العصرين المملوكى ، والعثمانى ، وموقف الفقهاء منها ، وحقوق الجوار ، وأثرها على التنظيم العمرانى . وقاعدة إحياء الموات ، ودورها فى الازدهار العمرانى لمدينتى القاهرة ورشيد ، والحوائط المشتركة ، وظاهرة ركوب حائط أو ساباط ، أو روشن على حائط جار ، وضرر الكشف . وختمت هذا الفصل بالحديث عن طائفة المهندسين ودورها فى مدينتى القاهرة ورشيد ، الذى حدده الفقهاء بدقة .

وتناولت فى الفصل الثانى دور الفقه الإسلامى فى العمارة التجارية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد تنوعت المنشآت التجارية بمدينتى القاهرة ورشيد ومنها الأسواق ، والقياسر ، والوكالات .

ونالت الأسواق وآدابها اهتمام الفقهاء المسلمين ، لما يحدث فيها بصفة دورية من احتكاك بين مختلف طوائف المجتمع ، وانعكس هذا الإهتمام على التوزيع المكانى للأسواق فى المدينتين فظهرت قواعد حكمته ، منها التخصص ، والتجاور، ولانستطيع أن نترك أسواق القاهرة دون بحث الموضوعية الفقهية لأرباب المقاعد هؤلاء الذين شغلوا مساحة هامة داخل أسواق المدينة ، ويرتبط بالتنظيم العمرانى للأسواق فى مدينتى القاهرة ورشيد الاهتمام بآداب السوق ، وهو أمر شددت عليه كتب الحسبة ، وكان محل نظر واهتمام

الفقهاء . ثم بينت مدى استجابة المدينتين لمتطلبات لتطور العمرانى ، والحضارى الذى يطرأ بمرور الوقت فى ضوء الأحكام الفقهية .

وعكس الجزء الأخير من هذا الفصل دور الفقه فى التصميم المعمارى للوكالات وقد طبقت على ثلاث وكالات هى : وكالة قايتباى بالأزهر ، ووكالة الغورى ، ووكالة بازرعة .

أما الفصل الثالث فقد أفردته لدراسة دور الفقه الإسلامى فى العمارة السكنية ، والخدمية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد أثر مبدآ : حيازة الضرر ، والخصوصية ، على العمارة السكنية فى مدينتى القاهرة ورشيد، فقد صاغا بوضوح العمارة السكنية ، ونرى هذا التأثير فى واجهات المنازل ، وفى علاقة المنازل ببعضها من خلال تجاورها ، وفى توزيع وحدات المنزل من الداخل ، والعلاقة بين هذه الوحدات .

ووسع الفقهاء من خلال الأحكام الفقهية دور العمارة الخدمية فى خدمة المجتمع المسلم بما يؤدى إلى رفاهية المجتمع ، بتوفير أساسيات الحياة فيه ، فلعبت الحمامات ، والبيمارستانات ، والأسبلة دورا حيويا داخل مدينتى القاهرة ورشيد وهو ماتعرض له البحث بشئ من التوضيح .

واختتمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال تلك الدراسة .

وزودت البحث بملحق للمصطلحات الفقهية المتعلقة بحركية العمران ، وهى من المفاتيح الرئيسية لهذه الدراسة التى لاغنى عنها لأى باحث يدرس علاقة الفقه بالعمارة ، وقد رأيت أن أفرد لها ملحقا بالرسالة لأهميتها . كما زودت البحث بمجموعة من الأشكال التوضيحية والصور التى تخدم موضوع البحث .

وختاما : فهذا العمل يدين بالكثير لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور حسن الباشا ،

الذى تبنى هذا البحث منذ أن كان فكرة تخامرنى ، فشملنى بعطفه ، وصبره ، ومناقشاته، وتوجيهه، الأمر الذى جعلنى رويدا رويدا أضع يدى على البحث ، وبالرغم من اندفاعى الشديد فى دراستى هذه ، فقد كان هو بخبرته وحكمته يوجهنى إلى الصواب ، وكان يشد من أزرى ويشحذ همتى بالتشجيع والتوجيه الصادق ويشملنى بعظيم فضله وعلمه الفياض ، وإليه يرجع الفضل فى تعلمى المنهج العلمى السليم ، إليه أوجه الشكر العميق على ماأولانى إياه من عناية ، وماطوقنى به من رعاية ، وأدعو الله أن يسبغ عليه الصحة والعافية ، ويجعله دائما نبعا للعطاء المتواصل لأبنائه الطلاب .

كما أتقدم بوافر الشكر لأسرة مكتب المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة على العون الذى قدمته لى خلال فترة البحث ، وكذلك إلى الإخوة الزملاء فى منطقة آثار رشيد وكذا فى منطقة آثار جنوب القاهرة على تقديمهم لى تسهيلات لاحصر لها لاستكمال البحث . وبصفة خاصة الزميل وجدى عباس أبو أحمد .

والله ولى التوفيق